الفرنسي والاوروبي في تصريحين رئيسيين احدهما لجورج بومبيدو في مؤتمره الصحفي في ٩/٢١ الذي رد على سؤال حول عملية ميونيخ بالتأكيد على ان العملية وما سماه « الارهاب » الفلسطيني التي أدانتها الحكومة الفرنسية بشدة « لا يمكن أن ينتهي ما لم يوجد حل للمشكلة الفلسطينية » . والتصريح الاخر لوزير خارجية بلجيكا هارمل في الجمعية العمومية للامم المتحدة يوم ١٠/٥ الذي أكد على ضرورة مساهمة « المجتمع الدولي في ازالة الاسباب التي تدفع الى اعمال يائسة ، وطالب بتحطيم الجمود الخطير الذي يحيط بقضية الشرق الاوسط وأبدى « استعداد اوروبا للمساهمة ، في حالة التوصل الى اتفاق سياسي ، في حل المسألة الاليمة للاجئي فلسطين » . الا ان الشعور يسود المحافل الاوروبية بأن أي تغيير في الموقف الامريكي لن يحدث قبل انتخابات الرئاسة الامريكية، وبالتالي أي ضغط على اسرائيل لا يمكن ان يتبلور الا في مطلع العام القادم ، رغم بعض الشائعات التي ترددت في القاهرة حول وجود مخطط امريكي جديد حائز على موافقة دول اوروبا ابلغ الى محمد حسنين هيكل اثناء اقامته الاخيرة في المانيا الغربية (وقد نفت القاهرة وجود مثل هذا المخطط) .

ومع اقتراب افتتاح الدورة السنوية للجمعية العمومية للامم المتحدة ، انتقلت أصداء عملية ميونيخ الى محافل المنظمات الدولية . فبعد الفيتو الامريكي على مشروع قرار صومالي — غيني — يوغوسلافي يدين اعتداءات اسرائيل على سوريا ولبنان بعد عملية ايلول الاسود مباشرة (وقد حاز المشروع على ١٣ صوتا وامتنعت باناما وصوتت الولايات المتحدة ضده) ، طالب كورت فالدهايم الامين العام للامم المتحدة بتسجيل ما سماه «موضوع الارهاب » على جدول اعمال الدورة . ودار النقاش مباشرة بعد افتتاح الدورة يوم ٩/١٩ حول هذا الاقتراح الذي عارضته الدول العربية وبعض الدول الافريقية والاشتراكية . لكن لجنة التوجيه المكونة من ممثلي ٢٥ دولة ، اقرت اقتراح فالدهايم بعد ان تنازل الاخير عن طرح الموضوع على الجمعية العمومية واكتفى بأن يطرح على اللجنة القانونية . وقد صوتت ١٥ دولة الى جانب التسجيل ضد ٧ دول وامتناع ٢ وعدم مشاركة رئيس الدورة (الذي هو نائب وزير خارجية بولندا تربشنسكي) في التصويت. وحين احالة جدول الاعمال على الجمعية العمومية ، اقرت الاخيرة أيضا تسجيل موضوع « الارهاب » في نص مخفف صوتت الى جانبه ٦٦ دولة مقابل ٢٧ دولة معارضة وامتناع ٣٣ دولة . والدول المصوتة الى جانب التسجيل هي دول اوروبا الغربية كافة (بما فيها فرنسا واسبانيا واليونان) ودول أمريكا الشمالية والجنوبية (باستثناء كوبا وتشيلي) وعدد قليل من دول آسيا وافريقيا (بينها تركيا وايران) الى جانب اسرائيل بالطبع ودولة عربية واحدة هي الاردن . وصوتت ضد التسجيل معظم الدول العربية الى جانب بعض الدول الافريقية بالاضافة الى البانيا والصين وكوبا . وامتنعت عن التصويت دول اوروبا الشرقية والتشيلي وعدد من دول افريقيا وآسيا واربع دول عربية هي : البحرين ولبنان والسعودية وقطر .

وظهر منذ البدء ان الولايات المتحدة التي تزعمت حركة التشديد على موضوع « الارهاب » كانت تبتغي تحويل الانظار عن قضايا التحرر الرئيسية في العالم (وخاصة في فيتنام وفلسطين) حيث يمارس العنف الثوري ردا على العنف الامبريالي الرجعي ، والتركيز على مظهر هامشي من مظاهر الرد متمثل في عمليات اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن . وفي الوقت الذي تحاول فيه تغطية التناقض الرئيسي في العالم بين الامبريالية وحركات الشعوب الثائرة ، تبدو وكأنها حريصة على أمن المدنيين والاطفال وكأن مئات المدنيين والاطفال الذين يموتون يوميا تحت قنابلها في الهند الصينية ، ومئات المدنيين والاطفال الذين ماتوا ويموتون تحت قنابل عميلتها اسرائيل ليسوا من الفصيلة البشرية. ولا شك ان الحملة الامريكية الاسرائيلية الاخيرة تستهدف في النهاية استغلال هذا الموضوع للجم أية حركة تحررية في العالم ومن هنا تكمن خطورتها وضرورة التصدي لها بحزم . وجانب آخر خطير يكمن في تشديد بعض الاوساط الامبريالية (بما فيها امريكا نفسها) والرجعيات المختلفة على اهمية ايجاد حل سريع « لمشكلة اللاجئين » التي تشكل اساس ظاهرة الارهاب على حد تعبير هذه الاوساط . اي ان هذه الحملة تحمل في طياتها نوايا تصفوية ذات غلاف « انساني » خبيث .

وقد تجلت مواقف الدول كافة في خطابات ممثليها في الجمعية العمومية التي تعرضت معظمها « لقضية الشرق الاوسط » وموضوع « الارهاب » . وافتتح روجرز التدخلات بخطاب دار في ثلثيه (حسب تقدير صحيفة بريطانية) حول الموضوع الاخير ، وطالب